

مساهمة آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية في الحد من حجم الفساد الإداري

The contribution of internal governance mechanisms of economic institutions in reducing the scale of administrative corruption

ط.د: عبد العليم بشيري¹ ، د: أكرم شتيح²

Ds: Abdel aalim bachiri¹ , D:Akram chetih²

¹ جامعة زيان عاشور - الجلفة - (الجزائر)، aa.bachiri@univ-djelfa.dz

² جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، Chetih.akram@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/07/27

تاريخ القبول: 2022/07/14

تاريخ الاستلام: 2022/05/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، الإفصاح والشفافية) والحد من حجم الفساد الإداري، ولمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة بنماذج الانحدار، وهذا بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات تم تحليلها بواسطة برنامج SPSS.V26.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية والحد من حجم الفساد الإداري عند مستوى معنوية $(P < 0.05)$ ، وأن مساهمة تطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية في الحد من حجم الفساد الإداري تقدر بنسبة 95,41%.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، آليات الحوكمة الداخلية، الفساد الإداري.

تصنيفات JEL: D73 , G34, M41, M42

Abstract:

This study aimed to confirm the insatiable relationship between the application of internal governance mechanisms (board of directors, internal audit, disclosure and transparency) and to reduce the volume of administrative corruption, and to confirm the insatiable relationship, where regression models were used as the questionnaire was relied upon as a data collection tool analysed by SPSS V26.

The study found that there is a statistically significant relationship between the application of internal governance mechanisms for economic institutions and the reduction of the volume of administrative corruption at a moral level ($P \leq 0.05$), and that the contribution of the application of internal governance mechanisms to economic institutions and the reduction of the volume of administrative corruption is estimated at 95.41%.

Keywords: Governance ,Internal governance mechanism ,Administrative corruption.

المؤلف المرسل للمقال: عبد العليم بشيري، الإيميل: aalim28msila@gmail.com

1. مقدمة:

عرفت الشركات الكبرى أزمات مالية واقتصادية عديدة، أدت في بعض الأحيان إلى انهيارها، نتاجا لحجم الفساد المالي والإداري والمحاسبي الموجود داخل هذه الشركات، ما جعل الدول تحاول تبني حوكمة الشركات لتفادي هذه الأزمات مستقبلا.

تعتبر ظاهر الفساد الإداري معضلة حقيقية لتطور الشركة وضمان استمراريته، نظرا للعراقيل التي تضعها في طريق تحقيق الأهداف المسطرة، لذلك أوجدت حوكمة الشركات مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية تسمح بالتخفيف والحد من حجم الفساد الإداري.

يمكن اعتبار أن آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية هي التي تساهم وبشكل كبير في الحد من حجم الفساد الإداري الموجود داخل الشركات الاقتصادية، باعتبار أن الفساد الإداري خلل داخلي منتشر في وسط المؤسسة.

الإشكالية:

ما مساهمة آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية في الحد من حجم الفساد

الإداري؟

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في دراسة العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في آلية مجلس الإدارة، آلية التدقيق الداخلي، آلية الإفصاح والشفافية، وبين الحد من حجم الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية، أما الأهمية العملية للبحث فتتمثل في زيادة حجم الفساد الإداري داخل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت مملوكة للخواص أو مملوكة للدولة وتأثيراتها السلبية على المؤسسات من جهة، وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

أهداف البحث:

- التعرف على الفساد الاداري؛
- التعرف على آليات الحوكمة الداخلية؛
- معرفة تأثير تطبيق آلية مجلس الإدارة في الحد من حجم الفساد الاداري؛
- معرفة تأثير تطبيق آلية التدقيق الداخلي في الحد من حجم الفساد الاداري،
- معرفة تأثير تطبيق آلية الإفصاح والشفافية في الحد من حجم الفساد الإداري.

فرضيات البحث:

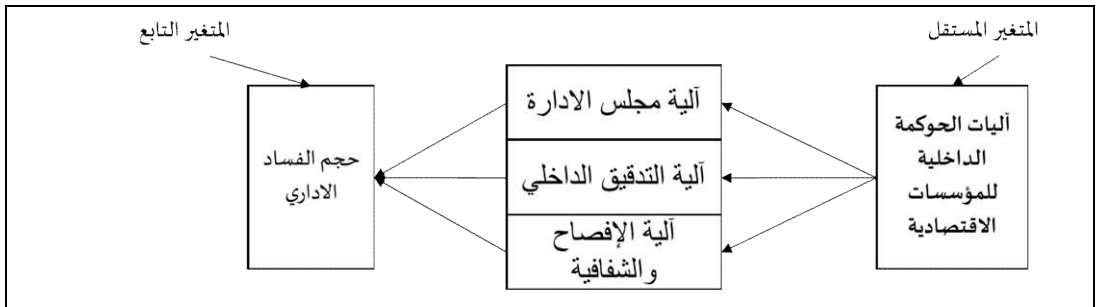
لتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية والحد من حجم الفساد الاداري؛
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية مجلس الادارة والحد من حجم الفساد الاداري؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية التدقيق الداخلي والحد من حجم الفساد الاداري؛
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية الإفصاح والشفافية والحد من حجم الفساد الإداري.

متغيرات البحث:

يوضح الشكل رقم (01) العلاقة بين متغيرات البحث، حيث يمثل المتغير المستقل آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية، والمتغير التابع الذي يمثل حجم الفساد الإداري.

الشكل رقم (01): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

منهجية البحث:

إلماماً بجوانب الموضوع ومُعالجة لإشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المفاهيم الأساسية للفساد الإداري، وأيضاً من خلال عرض لآليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بحجم الفساد الإداري، واستقراء الدراسات السابقة فيما يتعلق بمشكلة البحث، وفي سبيل ذلك سيتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات من العينة لوصف وقياس المتغيرات، ثم استنتاج النتائج ومعرفة مختلف العلاقات بين المتغيرات.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: ممتني المحاسبة بولاية المسيلة (الجزائر).
- الحدود الزمانية: سنة 2022م.

عينة الدراسة:

تطبيقاً لأهمية آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية في الحد من حجم الفساد الإداري، استهدفت الدراسة ممتني المحاسبة، من خلال مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة، مراجعين داخليين، محاسبين، رؤساء مصلحة المالية والمحاسبة.

الدراسات السابقة:

• دراسة وثام ملاح، 2019 بعنوان دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية في الحد من الآثار السلبية لممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية والحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؛

• دراسة قادري أحمد معراج وخالدي زهرة 2019، بعنوان دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز اسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وهذا من خلال استخدام الآليات الداخلية للحوكمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية ومستوى جودتها من خلال آليات حوكمة الشركات.

• دراسة لخضر لعروس 2017، بعنوان دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين آليات حوكمة الشركات ومكافحة الغش المالي والمحاسبي.

يتبين مما سبق أن الدراسات السابقة تناولت دور آليات حوكمة الشركات صفة عامة أو آليات حوكمة الشركات الداخلية، ومدى تأثيرها على المحاسبة الإبداعية أو الفساد المالي وغيرها من المتغيرات، غير أن هذه الدراسة ركزت على تأثير الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية على حجم الفساد الإداري، وهذا بإبراز العلاقة ذات الدلالة الإحصائية الطردية بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والحد من حجم الفساد الإداري.

هيكل البحث:

خطة البحث تتضمن جزأين، حيث يتناول الجزء الأول الإطار النظري للفساد الإداري والآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، في حين يتناول الجزء الثاني الدراسة الميدانية لاستخراج العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية، حيث سنتطرق من خلال الدراسة إلى الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية، التي تمثل بدورها الإطار الدفاعي للمؤسسة في مواجهة مختلف أنواع الفساد.

2-1 آلية مجلس الإدارة:

يُعتبر مجلس الإدارة كآلية للحوكمة، من خلال دوره الرقابي في المؤسسة لتقليل مخاطر انحراف مسير المؤسسة وطاقمه الإداري عن تنفيذ الأهداف المسطرة (Karoui & Khelif , 2007, p. 04)، كما يمكن القول بأن الحوكمة تعني ببساطة وبصفة محدّدة أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة، وهذا هو السبب الأساسي في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكّنه من تقنين قدرته في رقابة المديرين وفصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب (درويش، 2007، صفحة 86)، حيث يُعتبر الجهاز الإداري الأعلى هو المسؤول أمام الجمعية العامة للمساهمين، حيث يُعتبر بمثابة السلطة التي تعمل على التوازن بين مصالح الملاك والقائمين على الإدارة، فعلى حملة الأسهم اختيار الوجهة وعلى مجلس الإدارة تحديد المسار، وعلى المديرين التنفيذيين قيادة المسار (عبيرات وطعابة، 2019، صفحة 275).

2-2 آلية التدقيق الداخلي:

تُعتبر الأساس في تلبية مُتطلبات الحوكمة من خلال دورها في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على أموال الشركة، ممّا يتطلّب التعاون البناء بينها وبين إدارة الشركة ومُراجع الحسابات لتوفير

معلومات موثوقة على أنّ تتسم العلاقة بينهم بالشفافية من حيث تبادل المعلومات (كرمية، 2014/2015، صفحة 194).

حيث أن لجنة التدقيق تعتبر أداة رقابية داخلية من أدوات الحوكمة، فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالمؤسسة، وكذلك فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية، فضلا عن تحديد أتعاب المراجع الخارجي، وبهذا فمن الممكن أن تؤثر على مستوى جودة التدقيق المالي (حمادي، 2011/2012، صفحة 97) للتدقيق الداخلي أهمية بالغة في ظل متطلبات الحوكمة، وهذا من خلال أهلية المدقق الداخلي وطريقة عمل التدقيق الداخلي، كما أن أهم ما يقدمه التدقيق الداخلي في مجال الحوكمة يكمن في تقييم نظام الرقابة الداخلية، تدقيق المخاطر، وكذا التفاعل مع باقي آليات الحوكمة (علي، 2017، صفحة 130).

3-2 آلية الإفصاح والشفافية:

يُعتبر الإفصاح من الأمور الجوهرية المرتبطة بالمؤسسات والتي تشمل المركز المالي، الأداء والملكية، فعندما تكون المعلومات متاحة لكل المستثمرين تصبح عمليات تقييم الاستثمار فاعلة وكفؤة وتساهم بشكل دقيق في تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم المؤسسات (قطاف و بن عيسى، 2017، صفحة 144).

حيث تتمثل أهم آليات الحوكمة في ضرورة تطبيق معايير الإفصاح على كافة المؤسسات التي تنشر حساباتها وقوائمها المالية للجمهور، ويستلزم ذلك التطبيق السليم لكل من القوانين واللوائح التي تحدّد مواصفات القوائم المالية والتقارير، والتي تضمن الإفصاح الكامل عن كلّ المعلومات والاحداث التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المركز المالي للمؤسسة، وعلى نتيجة نشاطها، والعمل على الحدّ من أساليب الاحتيال، الغشّ كما تعمل على معالجة تضارب المصالح، وتقديم المعلومات الكافية خاصّة عن الأنشطة التي لا تظهرها القوائم المالية، مع ضرورة توافر البساطة والإيضاح الكامل، من خلال تقديم كافة المعلومات في صورة سهلة مبسّطة تمكّن كلّ المختصّين وغير المختصّين من فهمها (علي وشحاتة، 2007، صفحة 98).

3. الفساد الإداري

1-3 تعريف الفساد الإداري

عرف البنك الدولي الفساد الإداري بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة، أو ابتزاز، لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة، تقديم رشوة

للاستفادة من سياسيات، أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين أقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (بن علوش بن بادي السبيعي، 2010، صفحة 60).

2-3 مظاهر، خصائص، أسباب، عوامل، آثار الفساد الإداري

يمكن تلخيص مختلف المعلومات المتعلقة بالفساد الإداري في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مظاهر، خصائص، أسباب، عوامل، آثار الفساد الإداري

اجتماعية:	اقتصادية:	الأسباب
— سوء توزيع الدخل والثروة	- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة	
— الولاءات والانتماءات العائلية والقبلية	الفساد - البطالة والفقر - ارتفاع درجة	
— اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.	مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي	
إدارية:	سياسية:	المظاهر
- ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدائها المطلوبة - جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية - تدني مستوى الرقابة وعدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والأنظمة واللوائح وغموضها - شيوع البيروقراطية وتدني رواتب رجال الرقابة - وجود هيكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل.	— التنافس على السلطة السياسية	
	— الاستبداد السياسي	
	— العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد	
	— تزواج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال.	الخصائص
	- الرشوة - الاختلاس - التزوير والتزييف - الإضرار بالأموال العامة - الوساطة - الابتزاز - التريخ من أعمال الوظيفة - العمولات مقابل الصفقات والعقود - استغلال السلطة والنفوذ - قبول الهدايا والإكراميات من أرباب المصالح - الغش والتدليس - الاحتيال الضريبي - إفشاء المعلومات السرية - شراء الأصوات والنفوذ السياسي - التحايل على النظام - إساءة المعاملة - التقصير والإساءة المتعمدة بالمؤسسة - التسبب الوظيفي - التحيز والمحاباة لجماعات وأفراد دون وجه حق - تسهيل عمليات غسل الأموال.	
	- السرية - تعدد الأطراف - الالتزام المتبادل - التمويه - خيانة الثقة - الخديعة والتحايل - سلوك منحرف - الإخلال بالواجبات والمسؤوليات - تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة - استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة - تعدد مظاهره - تعدد وسطاء الفساد - الارتباط بحالات الأزمات والكوارث - الارتباط بالحرية الاقتصادية والسياسية - الارتباط بالتحضر والمدنية.	
	- الفردية في فرق العمل - انعدام الاستقلال القضائي - افتقاد الرقابة والمساءلة - البيروقراطية مما يجعل مواطن مضطرب لإغراء الفرد العامل بشيء من المال حتى يتمكن من قضاء حاجته .	
		عوامل الانتشار

الآثار

- تحويل التخطيط إلى عملية صورية - الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم - الإخلال بواجبات الموظف للتوظيف العامة - الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة - إعاقة جهود الرقابة - التأثير سلبيا على معدل نمو الدخل القومي - انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة خاصة الضرائب والجمارك - ازدياد تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في البيئة استثمارية يتحكم فيها الفساد - الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس - انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية - إيجاد مشروعية مصنعة للفساد عند ما يكون الفساد راجعا إلى الطغيان والاستبداد للفئات الحاكمة والمحيطين بهم.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: أحمد مصطفى أحمد صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2014.

4. تقدير واختبار أثر مساهمة آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية في الحد من

الفساد الإداري

سيتم فيما يلي تقدير واختبار أربعة نماذج إحصائية، كما يلي:

– النموذج الأول: يجمع هذا النموذج؛ بين حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع؛ وآليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية (آلية مجلس الإدارة، آلية التدقيق الداخلي، آلية الإفصاح والشفافية)، كمتغيرات مستقلة؛ ويهدف هذا النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى والتي تمت صياغتها كالتالي: توجد علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية والحد من حجم الفساد الإداري؛

– النموذج الثاني: يجمع هذا النموذج؛ بين حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع؛ وآلية مجلس الإدارة كمتغير مستقل؛ ويهدف هذا النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تمت صياغتها كالتالي: " توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية مجلس الإدارة والحد من حجم الفساد الإداري "؛

– النموذج الثالث: يجمع هذا النموذج؛ بين حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع؛ وآلية التدقيق الداخلي كمتغير مستقل؛ ويهدف هذا النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تمت صياغتها كالتالي: " توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية التدقيق الداخلي والحد من حجم الفساد الإداري "؛

– النموذج الرابع: يجمع هذا النموذج؛ بين حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع؛ وآلية الإفصاح والشفافية كمتغير مستقل؛ ويهدف هذا النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تمت صياغتها كالتالي: " توجد علاقة طردية بين تطبيق آلية الإفصاح والشفافية والحد من حجم الفساد الإداري.

لإنشاء النماذج الأربعة تم الاعتماد على استمارة الاستبيان، لغرض جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، حيث تم توزيع 65 استمارة، واسترجاع 37 استمارة وتحليلها، حيث تحتوي الاستمارة على ثلاث محاور:

المحور الأول: يهدف إلى معرفة درجة تأثير آلية مجلس الإدارة، حيث يحتوي على 07 فقرات؛
المحور الثاني: يهدف إلى معرفة درجة تأثير آلية التدقيق الداخلي، حيث يحتوي على 08 فقرات؛
المحور الثالث: يهدف إلى معرفة درجة تأثير آلية الإفصاح والشفافية، حيث يحتوي على 06 فقرات.

1-4 معامل الثبات

يقيس معامل ألفا كرومباخ ثبات محاور أداة الاستبيان، ويرى العديد من الباحثين المتخصصين بأن قيمه الجدية تكون أكبر من 0,6، والجدول الموالي يلخص القيم هذه المعامل المتعلقة بأداة الدراسة: الجدول رقم (02): قيم معامل ألفا كرومباخ لمحاور استبيان الدراسة

المحاور	قيمة Alpha de Cronbach
آلية مجلس الإدارة	0,832
آلية التدقيق الداخلي	0,798
آلية الإفصاح والشفافية	0,801
الإجمالي (آليات الحوكمة)	0,821
حجم الفساد الإداري	0,849

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال جدول رقم (01) يمكن تقديم التحليلات التالية:

– بلغ معامل الثبات ألفا كرومباخ لمحور المتغير المستقل نسبة مقبولة والمقدرة بـ 84,9%، بالإضافة إلى النسبة المقبولة التي بلغتها متغيراتها الفرعية والتي قدرت على التوالي 83,2%، 79,8% و 80,1% وهذا ما يدل على ثبات فقرات المتغير المستقل.

2-4 نموذج الفساد الإداري- آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية

اختباراً لصحة الفرضية الرئيسية الأولى؛ سيتم خلال هذا المطلب تقدير واختبار النموذج

الأول كما يلي:

أ. التعريف بالنموذج:

خلال هذا النموذج؛ سيتم تحليل تأثير آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في (آلية مجلس الإدارة، آلية التدقيق الداخلي، آلية الإفصاح والشفافية)، كمتغيرات مستقلة؛ على حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع، وفي سياق تقدير واختبار النموذج؛ وتأكيداً لعلاقة متغيرات النموذج؛ سيتم التأكد من وجود علاقة خطية بين متغيراته، وذلك إما برسم لوحة الانتشار وملاحظة وجود إمكانية تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة على شكل خط مستقيم، أو حساب الخطأ المعياري للتقدير (Erreur standard de l'estimation)، الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الانحدار، فصغر قيم هذا المؤشر يعني صغر انحراف متغيرات النموذج عن خط الانحدار، وصغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي وجود علاقة خطية تسمح بتحقيق جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

استناداً لصغر الخطأ المعياري لتقدير هذا النموذج والذي بلغ 0,36777؛ فإن نموذج الانحدار الخطي المناسب لهذه العلاقة، يمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(GI) = Y_0 + \alpha GI$$

بحيث:

- Y : القيمة التقديرية لحجم الفساد الإداري؛
- (GI) : المتغير المستقلة ويمثل آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية؛
- Y_0 : حجم الفساد الإداري عند غياب آليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية؛
- α : الميل الحدي لآليات الحوكمة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية؛ ويعني أنه كلما زاد تطبيق آليات الحوكمة الداخلية كلما زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ α .

ب. تقدير واختبار النموذج:

الجدول الموالي: يوضح نتائج تقدير واختبار معالم نموذج

$$Y = f(GI)$$

الجدول رقم (03): تقدير واختبار نموذج $Y = f(GI)$

قيمة المعلمة	قيمة التأثير على الحد من حجم	نسبة التأثير على الحد من	(T- test)	R	R^2	(F- test)
--------------	------------------------------	--------------------------	-----------	---	-------	-----------

				المحسوبة	Sig	حجم الفساد الاداري**	الفساد الاداري*		
				0,027	2,310	% 4,59	0,986	0,986	Y_0
0,000 ^b	48,227	0,579	^a 0,761	0,000	6,945	% 10,6	2,277	0,759	α

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال الجدول رقم (01) يمكن تقديم التحليلات التالية:

– النموذج المقدر لعلاقة الحد من حجم الفساد الاداري بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية: يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(GI) = 0,986 + 0,759 GI$$

– القيمة الابتدائية لحجم الفساد الاداري عند عدم تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية قدرت بـ 0,986 نقطة، من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 4,59 %، حيث تمثل نسبة تأثير متغيرات عشوائية أخرى ما عدا تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وعليه فإن تأثير تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية سيتمثل في النسبة المتبقية والمقدرة بـ 95,41 %:

– قدرت α بـ 0,752، أي أنه كلما زاد تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية بوحدة واحدة؛ زاد الحد من حجم الفساد الاداري بـ 2,277 نقطة من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 10,6 % من النسبة الكلية للحد من حجم الفساد الاداري؛

– اختبار (T- test): نستنتج أن المتغير المستقل المتمثل في تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب هذا الاختبار عند مستوى معنوية: ($P \leq 0.05$)، أي أنها مفسرة حقيقةً للحد من حجم الفساد الاداري؛

* - قيمة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري = قيمة المعلمة $3 \times$ ، لأن قيمة المعلمة تعبر عن الحد من حجم الفساد الاداري بعد زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة، والتي تم إعطاؤها علامة 3، أي الإجابة بنعم، أما فيما يخص المعلمة الأولى Y_0 فإنها لم تخضع لهذه العلاقة لدورها في النموذج، باعتبارها لا تتأثر بتغيرات قيم المتغيرات المستقلة.

** - نسبة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري = (قيمة التأثير/ القيمة الكلية للحد من حجم الفساد الاداري) $\times$ 100، علماً أن القيمة الكلية للحد من حجم الفساد الاداري تساوي مجموع الإجابات بنعم في المحور الثالث من استمارة الاستبيان، والتي بلغت 21 نقطة.

- معامل الارتباط R بلغ $0,761^a$ ، وهذا ما يؤشر على الارتباط القوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع للنموذج؛
 - معامل التحديد R^2 بلغ $0,576$ ، وهذا ما يؤشر على أن تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، تفسر ما نسبته $57,6\%$ من تغيرات الحد من حجم الفساد الإداري، أما النسبة المتبقية فتعود لتغيرات عشوائية أخرى لم تدرج في النموذج؛
 - اختبار (F- test): الخطأ المرافق للإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05 ، مما يؤكد قبول كل من النموذج الكلي، والقوة التفسيرية؛ لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية؛
 - بناءً على ما سبق؛ فإن الفرضية الأولى صحيحة، أي أنه توجد علاقة طردية بين كل من تطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والحد من حجم الفساد الإداري.
- 3-4 نموذج الحد من حجم الفساد الإداري- تطبيق آلية مجلس الإدارة
- اختباراً لصحة الفرضية الرئيسية الثانية؛ سيتم خلال هذا المطلب تقدير واختبار النموذج الثاني كما يلي:

أ. التعريف بالنموذج:

خلال هذا النموذج؛ سيتم تحليل تأثير تطبيق آلية مجلس الإدارة، كمتغير مستقل؛ على الحد من حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع، وفي سياق تقدير واختبار النموذج؛ وتأكيداً على وجود علاقة خطية بين متغيراته، تم حساب الخطأ المعياري للتقدير (Erreur standard de l'estimation)، وبلغت قيمته $0,41916$ ؛

استناداً لصغر الخطأ المعياري للتقدير؛ فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Ad) = Y_0 + \beta Ad$$

بحيث:

- Y : القيمة التقديرية للحد من حجم الفساد الإداري؛
- (Ad) : متغير مستقل ويمثل تطبيق آلية مجلس الإدارة؛
- Y_0 : مستوى الحد من حجم الفساد الإداري عند عدم تطبيق آلية مجلس الإدارة؛
- β : الميل الحدي لتطبيق آلية مجلس الإدارة؛ ويعني أنه كلما زاد تطبيق آلية مجلس الإدارة زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ β .

ب. تقدير واختبار النموذج:

الجدول الموالي: يوضح نتائج تقدير واختبار معالم نموذج

$$Y = f(Ad)$$

الجدول رقم (04): تقدير واختبار نموذج $Y = f(Ad)$

(F - test)		R ²	R	(T- test)		نسبة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري	قيمة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري	قيمة المعلمة	
Sig	المحسوبة			Sig	المحسوبة				
0,000 ^b	29,069	0,454	0,674 ^a	0,005	2,959	% 6,65	1,398	1,398	Y_0
				0,000	5,392	% 8,77	1,842	0,614	β

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال الجدول رقم (02) يمكن تقديم التحليلات التالية:

– النموذج المقدر لعلاقة الحد من حجم الفساد الإداري، بتطبيق آلية مجلس الإدارة؛ يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Ad) = 1,398 + 0,614Ad$$

– القيمة الابتدائية للحد من حجم الفساد الإداري عند تطبيق آلية مجلس الإدارة قدرت بـ 1,398 نقطة، من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 6,65%، أي نسبة تأثير متغيرات عشوائية أخرى ماعدا تطبيق آلية مجلس الإدارة، وعليه فإن تأثير تطبيق آلية مجلس الإدارة سيتمثل في النسبة المتبقية والمقدرة بـ 93,35%؛

– قدرت β بـ 0,614، أي أنه كلما زاد تطبيق آلية مجلس الإدارة بوحدة واحدة مع افتراض عدم تطبيق باقي الآليات؛ زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ 1,842 نقطة من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 8,77% من النسبة الكلية للحد من حجم الفساد الإداري؛

– اختبار (T- test): نستنتج أن المتغير المستقل المتمثل في تطبيق آلية جلس الإدارة كان معنوي من الناحية الإحصائية، حسب هذا الاختبار عند مستوى معنوية: ($P \leq 0,05$)، أي أنه مفسر حقيقةً للحد من حجم الفساد الإداري؛

– معامل الارتباط R بلغ 0,674^a، وهذا ما يؤثر على الارتباط القوي بين المتغير الفرعي المستقل والمتغير التابع للنموذج؛

– معامل التحديد R^2 بلغ 0,454، وهذا ما يؤشر على أن تطبيق آلية مجلس الإدارة، تفسر ما نسبته 45,4% من تغيرات الحد من حجم الفساد الإداري، أما النسبة المتبقية فتعود لتغيرات عشوائية أخرى لم تدرج في النموذج؛

– اختبار (F- test): الخطأ المرافق للإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد قبول كل من النموذج الكلي، والقوة التفسيرية؛ لنموذج الانحدار البسيط من الناحية الإحصائية؛
– بناءً على ما سبق؛ فإن الفرضية الثانية صحيحة، أي أنه توجد علاقة طردية بين كل من تطبيق آلية مجلس الإدارة والحد من حجم الفساد الإداري.

4-4 نموذج الحد حجم الفساد الإداري – تطبيق آلية التدقيق الداخلي

اختباراً لصحة الفرضية الرئيسية الثالثة؛ سيتم خلال هذا المطلب تقدير واختبار النموذج الثالث كما يلي:

أ. التعريف بالنموذج:

خلال هذا النموذج؛ سيتم تحليل تأثير تطبيق آلية التدقيق الداخلي، كمتغير مستقل؛ على الحد من حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع، وفي سياق تقدير واختبار النموذج؛ وتأكيداً من وجود علاقة خطية بين متغيراته، تم حساب الخطأ المعياري للتقدير (Erreur standard de l'estimation)، وبلغت قيمته 0,47657؛

استناداً لصغر الخطأ المعياري للتقدير؛ فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Au) = Y_0 + \delta Au$$

بحيث:

- Y : القيمة التقديرية للحد من حجم الفساد الإداري؛
- (Au) : متغير مستقل وتمثل في تطبيق آلية التدقيق الداخلي؛
- Y_0 : مستوى الحد من حجم الفساد الإداري عند عدم تطبيق آلية التدقيق الداخلي؛
- δ : الميل الحدّي لتطبيق آلية التدقيق الداخلي؛ ويعني أنه كلما زاد تطبيق آلية التدقيق الداخلي زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ δ .

ب. تقدير واختبار النموذج:

الجدول الموالي؛ يوضح نتائج تقدير واختبار معالم نموذج

$$Y = f(Au)$$

الجدول رقم (05): تقدير واختبار نموذج $Y = f(Au)$

(F - test)		R^2	R	(T- test)		نسبة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري	قيمة التأثير على الحد من حجم الفساد الاداري	قيمة المعلمة	
Sig	المحسوبة			Sig	المحسوبة				
0,001 ^b	14,563	0,294	0,542 ^a	0,000	4,459	% 10,119	2,125	2,125	Y_0
				0,001	3,816	% 6,5857	1,383	0,461	δ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال الجدول رقم (03) يمكن تقديم التحليلات التالية:

– النموذج المقدر لعلاقة الحد من حجم الفساد الإداري، بتطبيق آلية التدقيق الداخلي؛ يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Au) = 2,125 + 0,461Au$$

– القيمة الابتدائية للحد من حجم الفساد الإداري عند عدم تطبيق آلية التدقيق الداخلي قدرت بـ 2,125 نقطة، من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 10,119%، حيث تمثل نسبة تأثير متغيرات عشوائية أخرى ما عدا تطبيق آلية التدقيق الداخلي، وعليه فإن تأثير تطبيق آلية التدقيق الداخلي سيتمثل في النسبة المتبقية والمقدرة بـ 89,881%:

– قدرت δ بـ 0,461، أي أنه كلما زاد تطبيق آلية التدقيق الداخلي بوحدة واحدة مع افتراض عدم تطبيق باقي الآليات؛ زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ 1,383 نقطة من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 6,5857% من النسبة الكلية للحد من حجم الفساد الإداري؛

– اختبار (T- test): نستنتج أن المتغير المستقل المتمثل في تطبيق آلية التدقيق الداخلي كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب هذا الاختبار عند مستوى معنوية: $(P \leq 0.05)$ ، أي أنه مفسر حقيقةً للحد من حجم الفساد الإداري؛

– معامل الارتباط R بلغ 0,542^a، وهذا ما يؤشر على الارتباط القوي بين المتغير الفرعي المستقل والمتغير التابع للنموذج؛

– معامل التحديد R^2 بلغ 0,294، وهذا ما يؤشر على أن تطبيق آلية التدقيق الداخلي، تفسر ما نسبته 29,4% من تغيرات الحد من حجم الفساد الإداري، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات عشوائية أخرى لم تدرج في النموذج؛

– اختبار (F- test): الخطأ المرافق للإحصائية F بلغ 0.001 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد قبول كل من: النموذج الكلي، والقوة التفسيرية: لنموذج الانحدار البسيط من الناحية الإحصائية؛
– بناءً على ما سبق؛ فإن الفرضية الثالثة صحيحة، أي أنه توجد علاقة طردية بين كل من تطبيق آلية التدقيق الداخلي، والحد من حجم الفساد الإداري.

5-4 نموذج الحد حجم الفساد الإداري – تطبيق آلية الإفصاح والشفافية
اختباراً لصحة الفرضية الرئيسية الرابعة؛ سيتم خلال هذا المطلب تقدير واختبار النموذج الرابع كما يلي:

أ. التعريف بالنموذج:

خلال هذا النموذج؛ سيتم تحليل تأثير تطبيق آلية الإفصاح والشفافية، كمتغير مستقل؛ على الحد من حجم الفساد الإداري، كمتغير تابع، وفي سياق تقدير واختبار النموذج؛ وتأكيداً من وجود علاقة خطية بين متغيراته، تم حساب الخطأ المعياري للتقدير (Erreur standard de l'estimation)، وبلغت قيمته 0,46509؛

استناداً لصغر الخطأ المعياري للتقدير؛ فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط سيكون مناسب لهذه العلاقة، ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Tr) = Y_0 + \Omega Tr$$

بحيث:

- Y : القيمة التقديرية للحد من حجم الفساد الإداري؛
- (Tr) : متغير مستقل وتمثل في تطبيق آلية الإفصاح والشفافية؛
- Y_0 : مستوى الحد من حجم الفساد الإداري عند عدم تطبيق آلية الإفصاح والشفافية؛
- Ω : الميل الحدّي لتطبيق آلية الإفصاح والشفافية؛ ويعني أنه كلما زاد تطبيق آلية الإفصاح والشفافية زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ Ω .

ب. تقدير واختبار النموذج:

الجدول الموالي: يوضح نتائج تقدير واختبار معالم نموذج

$$Y = f(Tr)$$

الجدول رقم (06): تقدير واختبار نموذج $Y = f(Tr)$

(F - test)	R ²	R	(T- test)		نسبة التأثير	قيمة التأثير	قيمة	
			Sig	المحسوبة	على الحد من	على الحد من	المعلمة	
Sig	المحسوبة				حجم الفساد	حجم الفساد		

						الاداري	الاداري		
0,000 ^b	17,040	0,327	0,572 ^a	0,000	6,508	% 11,514	2,418	2,418	Y_0
				0,000	4,128	% 5,8285	1,224	0,408	Ω

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

من خلال الجدول رقم (03) يمكن تقديم التحليلات التالية:

– النموذج المقدر لعلاقة الحد من حجم الفساد الإداري، بتطبيق آلية الإفصاح والشفافية؛ يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(Tr) = 2,418 + 0,408Tr$$

– القيمة الابتدائية للحد من حجم الفساد الإداري عند عدم تطبيق آلية الإفصاح والشفافية قدرت بـ 2,418 نقطة، من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 11,514%، حيث تمثل نسبة تأثير متغيرات عشوائية أخرى ما عدا تطبيق آلية الإفصاح والشفافية، وعليه فإن تأثير تطبيق آلية الإفصاح والشفافية سيتمثل في النسبة المتبقية والمقدرة بـ 88,486%؛

– قدرت Ω بـ 0,408، أي أنه كلما زاد تطبيق آلية الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة مع افتراض عدم تطبيق باقي الآليات؛ زاد الحد من حجم الفساد الإداري بـ 1,224 نقطة من مجموع 21 نقطة، أي بنسبة 5,8285% من النسبة الكلية للحد من حجم الفساد الإداري؛

– اختبار (T- test): نستنتج أن المتغير المستقل المتمثل في تطبيق آلية الإفصاح والشفافية كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب هذا الاختبار عند مستوى معنوية: $(P \leq 0.05)$ ، أي أنه مفسر حقيقةً للحد من حجم الفساد الإداري؛

– معامل الارتباط R بلغ 0,572^a، وهذا ما يؤثر على الارتباط القوي بين المتغير الفرعي المستقل والمتغير التابع للنموذج؛

– معامل التحديد R² بلغ 0,327، وهذا ما يؤثر على أن تطبيق آلية الإفصاح والشفافية، تفسر ما نسبته 32,7% من تغيرات الحد من حجم الفساد الإداري، أما النسبة المتبقية فتعود لمتغيرات عشوائية أخرى لم تدرج في النموذج؛

– اختبار (F- test): الخطأ المرافق للإحصائية F بلغ 0.000 وهو أقل من القيمة 0.05، مما يؤكد قبول كل من: النموذج الكلي، والقوة التفسيرية؛ لنموذج الانحدار البسيط من الناحية الإحصائية؛ بناءً على ما سبق؛ فإن الفرضية الرابعة صحيحة، أي أنه توجد علاقة طردية بين كل من تطبيق آلية الإفصاح والشفافية، والحد من حجم الفساد الإداري.

5. الخلاصة:

تعتبر آليات الحوكمة الداخلية وسيلة لحماية كل الأطراف ذي المصلحة داخل المؤسسة الاقتصادية، فهي تمثل جدار الأمان لمختلف محاولات الفساد الإداري التي تحدث أثناء ممارسة العمال لمهامهم، حيث أن التطبيق الصارم لآليات الحوكمة الداخلية يساهم وبشكل كبير جدا في التخفيف والحد من ظاهرة الفساد الإداري داخل المؤسسات الاقتصادية.

إن نجاح تطبيق آليات الحوكمة الداخلية من نجاح التسيير الفعال والراشد للمؤسسة، فالمسير الناجح هو من يحسن التحكم الجيد والتطبيق الفعلي لآليات الحوكمة الداخلية، نظرا للشفافية والمصادقية التي تضيفها على القوائم المالية للمؤسسة.

6. نتائج الدراسة:

- الفساد الإداري ظاهرة سلبية موجودة في مختلف المؤسسات الاقتصادية؛
- يساهم الفساد الإداري في زعزعة استقرار المؤسسة الاقتصادية، وتعطيل تطورها، وتأخيرها عن بلوغ أهدافها؛
- يؤدي الفساد الإداري المتراكم عبر السنوات الى انهيار المؤسسة، والتسبب في فضائح مالية يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الوطني؛
- وجود علاقة طردية بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والحد من حجم الفساد الإداري؛
- التطبيق الجيد والفعال لآليات الحوكمة الداخلية يساهم في الحد من حجم الفساد الإداري داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- التسيير الجيد والفعال للمؤسسات الاقتصادية يقضي بالالتزام بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية؛
- تعتبر آليات الحوكمة الداخلية وسيلة أمان، حيث تمنح الثقة للمساهمين على أداء مجلس الإدارة؛
- إذا أرادت المؤسسة تحقيق أهدافها المسطرة، يجب عليها الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية.

7. التوصيات:

- تعزيز ممارسة الحوكمة بصفة عامة وآليات الحوكمة بصفة خاصة من خلال برامج تدريبية؛
- التأكيد على كفاءة ونزاهة الأفراد الممارسين لآليات الحوكمة الداخلية؛

• التأكيد على استقلالية الأفراد الممارسين لآليات الحوكمة الداخلية وتمكينهم من اتخاذ القرارات؛

• مساهمة الدولة بتشريع قوانين رادعة على ممارسي الفساد الإداري، سواء في المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- حمادي، نبيل. (2012/2011). أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة: دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.
- درويش، عدنان. (2007)، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة، لبنان: اتحاد مجالس العربية.
- عبد الوهاب، علي. شحاته، السيد. (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة (ط.1)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- قطاف، عقبة. بن عيشي، بشير. (2017) دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 13، ص ص 129-148
- علي، عبد الصمد عمر. (2017)، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، الجزائر: دار هومة.
- بن علوش بن بادي السبيعي، فارس. (2010)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة السعودية.
- كرمية: نسرين. (2015/2014)، دراسة تحليلية لمدى تأثيرات آليات حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- عبيرات، مقدم. طعابة، سمية. (2019)، دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 01، ص ص 269 – 292.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

• KAROUI, Lotfi. KHLIF, Wafa. (9 Juin 2007), *Formes d'activation des conseils d'administration dans les PME: Une étude exploratoire dans le contexte français*. XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, 6-9 Juin 2007, Montréal : Association internationale de management.

9. الملاحق

أولا: معامل الثبات

Reliability Statistics	Statistics	N of Items
Cronbach's Alpha	.801	5

Reliability Statistics	Statistics	N of Items
Cronbach's Alpha	.832	5

Reliability Statistics	Statistics	N of Items
Cronbach's Alpha	.821	15

Reliability Statistics	Statistics	N of Items
Cronbach's Alpha	.798	5

Reliability Statistics	Statistics	N of Items
Cronbach's Alpha	.849	5

ثانيا: الفرضية 01

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.761 ^a	.579	.567	.36777

ANOVA ^a				
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F
1	Regression 6.523	1	6.523	48.227
	Residual 4.734	35	.135	
	Total 11.257	36		

Coefficients ^a				
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
1	(Constant) .986		2.310	.027
	Regression .759	.761	6.945	.000

ثالثا: الفرضية 02

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.674 ^a	.454	.438	.41916

رابعا: الفرضية 03

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.542 ^a	.294	.274	.47657

ANOVA ^a				
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F
1	Regression 3.308	1	3.308	14.563
	Residual 7.949	35	.227	
	Total 11.257	36		

Coefficients ^a				
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
1	(Constant) 2.125		4.459	.000
	Regression .461	.542	3.816	.001

خامسا: الفرضية 04

Model Summary							
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate			
1	.572 ^a	.327	.308	.46509			
a. Predictors: (Constant), $\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$ / ANOVA ^a							
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	3.686	1	3.686	17.040	.000 ^b	
	Residual	7.571	35	.216			
	Total	11.257	36				
a. Dependent Variable: $\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$ /							
b. Predictors: (Constant), $\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$ /							
Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.		
1	(Constant)	2.418		.372	6.508	.000	
	$\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$	.408	.099	.572	4.128	.000	
a. Dependent Variable: $\frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}}$ /							

10. هـ

وامش:

- درويش عدنان، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة، اتحاد مجالس العربية، لبنان، 2007، ص 86.
- مقدم عبيرات، سمية طعابة، "دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات"، مجلة دراسات، المجلد 10، العدد 01، 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 275.
- كرمية نسرين، دراسة تحليلية لمدى تأثيرات آليات حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2015، ص 194.
- حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2011-2012، ص 97.
- علي عبد الصمد عمر، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 130.
- عقبة قطاف، بشر بن عيشي، "دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 13، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص 144.
- عبد الوهاب علي، شحاته السيد، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006/2007، ص 98.

- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة السعودية، 2010، ص60.

• KAROUI Lotfi, KHLIF Wafa. **Formes d'activation des conseils d'administration dans les PME: Une étude exploratoire dans le contexte français.** XVIème Conférence Internationale de Management Stratégique, 6-9 Juin 2007, Montréal: Association internationale de management, p 04.